مصر والتوجه شرقا....
المقومات وشروط النجاح

د. محمد فايز فرحات
رئيس برنامج الدراسات الآسيوية
بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

مقدمة :

أحد الملامح الأساسية للجولات الخارجية لرئيس الجمهورية، عبد الفتاح السيسي، منذ توليه السلطة في يونيو ٢٠١٤ هو اهتمامه الملحوظ بالقوى الآسيوية، عبر عن ذلك نصيب الدول الآسيوية- غير الغربية- من إجمالي الزيارات الخارجية للرئيس عبد الفتاح السيسي، والتي شملت عددا مهما من هذه الدول (الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، سنغافورة)، وبجانب هذه الزيارات المهمة، أبدت القيادة السياسية والدبلوماسية المصرية تفاعلا ملحوظا مع عدد من التطورات والفعاليات الدولية المهمة التي جرت على الساحة الآسيوية والتى شملت على سبيل المثال: مشاركة الرئيس عبد الفتاح السيسي في الاجتماع المهم لمجموعة العشرين الذي عقد في الصين في سبتمبر ٢٠١٦ بدعوة من الصين بصفتها الدولة المستضيفة للقمة، والتفاعل المصري السريع مع المبادرة الصينية لإنشاء "البنك الآسيوي لتنمية البنية الأساسية"، مما جعل مصر عضوا مؤسسا بالبنك، أضف إلى ذلك عددا من التصريحات المهمة الصادرة عن مسئولين مصريين بدءاً من الرئيس السيسي نفسه، بشأن القضايا الآسيوية، خاصة الوضع في شبه الجزيرة الكورية، والنزاع في بحر الصين الجنوبي .

الأنشطة المصرية السابقة تطرح سؤالاً مهماً حول ما إذا كنا بصدد توجه مصري نحو الشرق، أم أنها لا تعدو كونها مجرد مجموعة من التطورات المتتالية زمنيا دون أن تعبر عن توجه أصيل وممنهج؟ واقع الأمر، إن التوجه شرقا هو توجه طال المطالبة به منذ عقود، واستند إلى قراءات استشرافية لتحولات النظام العالمي والتغيرات المتسارعة في هيكل توزيع القدرات الإستراتيجية والاقتصادية العالمية، لكن المطلبة بهذا التوجه اليوم باتت لا تستند إلى قراءات استشرافية بقدر ما تستند إلى واقع فعلي من التحولات يسير في اتجاه تركز ثقل النظام العالمي في منطقة آسيا المحيط الهادئ بشكل عام، وشرقي آسيا بشكل خاص، مما يجعل التوجه شرقا ضرورة سياسية لمصر .

أولا: هل بات التوجه شرقا ضرورة؟

لم تعد "سياسة التوجه شرقا Looking East Policy "مقصورة على فئة دولية بعينها، بقدر ما أصبحت جزءا من توجه عالمي، فقد ارتبطت تجربة التنمية في عدد من دول جنوب شرقي آسيا بالتوجه شرقا، والذي قصد به آنذاك الانفتاح على السوق والتكنولوجيات اليابانية ومحاكاة النموذج الياباني في التنمية، كما طورت العديد من الدول الآسيوية الأخرى، مثل الهند، هذا التوجه كجزء من تسريع وتعميق عملية النمو والتنمية الاقتصادية، واكتسبت هذه السياسة بُعدا عالميا مع تحول الولايات المتحدة نفسها خلال السنوات العشر الأخيرة إلى التركيز على منطقة آسيا المحيط الهادئ، واحتلال هذه المنطقة، بأقاليمها المختلفة اهتماما أمريكيا قويا، ربما يكون على حساب باقي الأقاليم .

وبالإضافة إلى الوضع الاقتصادي المتزايد للقوى والأقاليم الآسيوية على المستوى العالمي، تشهد آسيا مجموعة من التحولات الاستراتيجية المهمة، الاقتصادية والأمنية، على المستويين التعاوني والصراعي، التي سيكون لها تأثيرها على مستقبل النظام العالمي، بل وعلى شكل الظواهر العالمية الأساسية بما في ذلك ظاهرة العولمة، ونشير هنا إلى نموذجين أساسيين من هذه التحولات:

النموذج الأول، هو مبادرة الحزام والطريق التي أعلنتها الصين خلال عام ٢٠١٣، والتي تتضمن بناء عدد من الممرات الاقتصادية (السكك الحديدية، والطرق البرية السريعة، وطرق نقل النفط والغاز، والخدمات اللوجيستية) في إطار ما يعرف بالحزام الاقتصادي لطريق الحرير، و"طريق الحرير البحرى للقرن الحادي والعشرين" الذي يهدف إلى الذي ربط السواحل الشرقية للصين وانتهاء بالسواحل الأوروبية، ومرورا ببحر الصين الجنوبي والمحيط الهندي وقناة السويس .

حيث تتسم المبادرة بعدد من المقومات المهمة كالتالي:

أولا، أنها تقوم على فلسفة تتجاوز المفهوم الجغرافي التقليدي الضيق لمشروعات التعاون الإقليمي، بمعنى أنها لا تستند إلى تعريف جغرافي وجيو–سياسي مغلق يقصرها على إقليم جغرافي محدد، بل على العكس، فقد استندت المبادرة منذ البداية إلى نطاق جغرافي واسع، يسمح بضم أكبر عدد ممكن من الدول، والمتباينة سياسياً واقتصادياً وثقافياً، وأكبر عدد من الأقاليم الجغرافية (شرق آسيا، جنوب شرقي

آسيا، جنوبي آسيا، وسط آسيا، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسط أوروبا).

ثانيا، أنها تقوم على الربط الوثيق بين التجارة والتنمية، ما يعطيها أهمية خاصة بالنسبة للاقتصادات النامية والناشئة .

ثالثا، يتعلق بوجود عدد من المؤسسات المالية المهمة الداعمة لتوفير التمويل اللازم لتطبيق المبادرة، خاصة مشروعات البنية الأساسية، يأتي في مقدمة هذه المؤسسات "صندوق طريق الحرير"، الذي أسسته الحكومة الصينية في ديسمبر ٢٠١٤، برأسمال قدره ٤٠ بليون دولار ليعمل كذراع مالية للمبادرة، و"البنك الآسيوي لتنمية البنية الأساسية"، والذي دخل اتفاقه حيز التنفيذ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٥، وقد قام البنك بالفعل في توفير التسهيلات المالية لتنفيذ مشروعات المبادرة، ويتوقع أن يصل متوسط المساهمات المالية السنوية للبنك وفقا لبعض التقديرات ١٥ بليون دولار سنويا .

وهناك أيضا دور مهم تقوم به البنوك الصينية الأربعة الأساسية المملوكة للدولة ("بنك الصينBank of China "، و"بنك الصين الصناعي التجاري Industrial and " Commercial Bank of China، و"بنك الصين للتعمير China Construction " Bank، و"بنك الصين الزراعي .(Agriculture Bank of China " وقد بدأت هذه البنوك بالفعل في تقديم حزمة من القروض والائتمان لتمويل مشروعات المبادرة.

وبالإضافة إلى هذه المقومات المهمة للمبادرة، فإنه يتوقع أن يكون لها تأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي– ذي الهمينة الغربية، أول هذه التأثيرات المتوقعة هو تحجيم دور المؤسسات الاقتصادية التقليدية أو ما يعرف بمؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي)، من خلال استحداث مؤسستين بديلتين للإقراض والتمويل الدولي، إحداهما صينية (صندوق طريق الحرير)، والثانية متعدد الأطراف (البنك الآسيوي لتنمية البنية الأساسية).

وتجدر الإشارة هنا إلي ملاحظتين مهمتين: الأولى، أنه رغم تأكيد الحكومة الصينية، والوثائق المنظمة لعمل هذه المؤسسات على أن هذه المؤسسات لا تمثل بديلا للمؤسسات التقليدية، فضلا عن التأكيد على الطابع الانفتاحي لـــ"البنك الآسيوي لتنمية البنية الأساسية" إلا أن هذا لا ينفي ما يمثلاه من تحدي للمؤسسات التقليدية، خاصة في ضوء ارتباط

القروض المقدمة من هاتين المؤسسات بمشروعات تنمية البنية التحتية والقطاعات الإنتاجية بشكل عام، وهو ما يميزها عن المؤسسات المالية التقليدية التي تركز على تمويل برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي بهدف معالجة الاختلالات الاقتصادية والمالية في الدول المستقبلة للتمويل .

أما التأثير الآخر المتوقع للمبادرة فهو إعادة التوازن لظاهرة العولمة ذاتها، وللتوازن هنا شقان:

الأول هو تحويل العولمة من كونها ظاهرة تقوم بالأساس على تدفق التجارة ورؤوس الأموال إلى كونها ظاهرة تركز أو تُعلى من الأهمية النسبية لمسألة التنمية، في اتجاه تشكيل ما أطلق عليه أحد الخبراء الصينيين "العولمة التنموية"، ويأتي في قلب تعميق الطابع التنموي لظاهرة العولمة ربط الأقاليم والدول الواقعة على مسار المبادرة بشبكة من الطرق والممرات الاقتصادية والتنموية، المتمثلة في شبكات السكك الحديدية السريعة (مثل طريق الصين– لاوس، الصين– تايلاند، الصين– بورما، الصين– باكستان، الصين – قيرغيزستان– أوكرانيا)، وشبكة أنابيب الغاز والنفط (مثل خط غاز الصين– بورما، وخط نفط الصين– بورما) .

الشق الثاني، هو تحويل العولمة من ظاهرة متحيزة لمصالح الدول الصناعية المتقدمة الغربية، إلى ظاهرة متحيزة لمصالح الدول النامية والناشئة بالأساس، من خلال الاهتمام الذي توليه المبادرة بمشروعات تنمية البنية الأساسية، خاصة على خلفية تأسيس الصين بنك الاستثمار في البنية التحتية، وصندوق طريق الحرير، والإعلانات الصينية المتتالية حول استعداد الصين لتقديم المساعدات للاستثمار في البنية الأساسية في الدول النامية على مسار الحزام والطريق .

وهكذا، فإن المبادرة لا تمثل فقط فرصة مهمة لمصر لتعظيم مكاسبها الاقتصادية، ولكنها تمثل أيضا فرصة لتعميق الارتباط المصري بالأقاليم الآسيوية على خلفية موقع قناة السويس ضمن طريق الحرير البحري، أضف إلى ذلك التأثيرات الهيكلية للمبادرة على مستقبل النظام العالمي والمؤسسية الاقتصادية الدولية الراهنة، في اتجاه زيادة الثقل العالمي للقوى والأقاليم الآسيوية .

النموذج الثاني، هو تصاعد النزاع في بحر الصين الجنوبي بشكل متسارع خلال

السنوات الأخيرة، بشكل ينطوي على تهديد خطير، ليس للأمن الإقليمي في منطقة شرق وجنوب شرقي آسيا فقط، ولكن للأمن العالمي وحرية التجارة العالمية، وتزداد خطورة هذا النزاع في ضوء التكاليف الضخمة التي يمكن أن تدفعها مختلف الأقاليم في حالة تحول هذا النزاع إلى صراع عالمي مسلح، خاصة مع تحول بحر الصين الجنوبي إلى ساحة للصراع بين الولايات المتحدة والصين، وتحول النزاع بين الصين ودول جنوب شرقي آسيا إلى أحد الأدوات الأمريكية لإدارة الصراع المحتدم مع الصين .

وتنبثق الأهمية الاستراتيجية للنزاع حول الجزر في بحر الصين الجنوبي إلى مجموعة من العوامل يتعلق بعضها بدول المنطقة، ويتعلق بعضها الآخر بالقوى العالمية والإقليمية خارج الإقليم المباشر، ويأتي في مقدمة تلك العوامل الموقع الجغرافي لبحر الصين الجنوبي كممر مائي مهم يربط بين المحيطين الهادئ والهندي، يمر عبره نسبة كبيرة من التجارة والملاحة العالمية، الأمر الذي يجعل السيطرة على هذا البحر مدخلا مهما للتأثير على حركتي التجارة والملاحة العالميتين، وتزداد خطورة هذه المسألة بالنظر إلى موقع الدول المشاطئة على بحر الصين، حيث تنتمي تلك الدول في معظمها إلى الاقتصادات الصاعدة، بدءاً من الصين، ومرورا بدول جنوب شرقي آسيا وفي مقدمتها ماليزيا، وسنغافورة، وإندونيسيا، وفيتنام، والفيليبين، بالإضافة إلى تايوان، حيث تعتمد تلك الاقتصادات على التجارة الخارجية كمصدر رئيسي للدخل القومي، وكقطاع قائد ومحوري في عملية النمو الاقتصادي، ومن ثم هناك مصلحة أساسية لدى كل هذه الاقتصادات في ضمان تأمين حرية الملاحة البحرية والجوية في منطقة بحر الصين الجنوبي، وعدم هيمنة أو تحكم دولة محددة في هذا الممر المائي المهم، ولا تقتصر هذه المصلحة على الدول المُشاطئة أو المُطلة على البحر ولكنها تتجاوز ذلك، فهناك مصلحة عالمية في ضمان حرية الملاحة عبر بحر الصين الجنوبي .

وتزداد احتمالات تحول منطقة بحر الصين إلى ساحة للصراع بالنظر إلى تزايد الأهمية الاقتصادية لمنطقة بحر الصين الجنوبي، وذلك على خلفية تقارير عدة تتحدث عن وجود احتياطيات ضخمة من النفط والغاز أسفل قاع البحر، وتأتي أهمية هذه المسألة بالنسبة لاقتصادات المنطقة مع الاعتماد المكثف لتلك الاقتصادات على الأسواق العالمية من خارج الإقليم، خاصة الشرق الأوسط، لتوفير مصادر الطاقة، وتحول بعض الدول

المطلة على بحر الصين والمنتجة للنفط إلى مستورد صافي (الصين بشكل رئيسي)، وهو ما يفسر وجود شركات عالمية عديدة تقوم حاليا بالتنقيب على النفط والغاز في بحر الصين لصالح عدد من الدول المشاطئة .

وأخيرا تجدر الإشارة إلى الأهمية الاستراتيجية لمنطقة بحر الصين في حالة حدوث أية مواجهات عسكرية مستقبلية بين الصين والولايات المتحدة، على خلفية الصراع المحتدم بين الجانبين في عدد من الأقاليم الأخرى، ففي حالة حدوث مثل هذه المواجهة، لاشك سوف تمثل منطقة بحر الصين واحدا من ساحات المواجهة المهمة .

وعلى الرغم من المسافة الجغرافية الكبيرة بين مصر ومنطقة بحر الصين الجنوبي، ووقوع نزاع بحر الصين خارج نطاق البيئة الأمنية المباشرة لمصر، لكن لا يمكن تجاهل وجود علاقة تأثير قوية بين الاستقرار والأمن في تلك المنطقة شديدة الأهمية وإقليم الشرق الأوسط بشكل عام، ومن بينها المصالح المصرية بشكل خاص، فمن شأن انفجار الصراع في منطقة بحر الصين، وحدوث مواجهات عسكرية، التأثير سلبا على المصالح المصرية من زاويتين، الأولى تتعلق بالتأثير على تدفق التجارة المصرية المتنامية مع دول المنطقة، والثانية تتعلق بالتأثير على تدفق حجم الملاحة الدولية بقناة السويس .

وواقع الأمر هناك إدراك مصري واضح لأهمية هذه المنطقة بالنسبة للمصالح المصرية، وعلاقة الارتباط بين البيئة الأمنية في بحر الصين الجنوبي والمصالح المصرية. وقد اتضح ذلك فى تصريحات المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية المصرية، المستشار أحمد أبو زيد، حول النزاع في بحر الصين الجنوبي، في ٢٣ يونيو ٢٠١٦ (أي قبل أقل من ثلاثة أسابيع على صدور حكم محكمة لاهاي بشأن هذا النزاع)، والتي أكد فيها تأييد مصر للموقف العربي كما تم التعبير عنه في إعلان الدوحة الصادر، في ١٢ مايو ٢٠١٦، الصادر عن الدورة السابعة للاجتماع الوزاري للمنتدى الصيني-العربي، والذي جاء فيه: "أن الدول العربية تدعم مساعي الصين والدول المعنية لإيجاد حل سلمي للنزاعات على الأراضي والمياه الإقليمية عبر المشاورات والمفاوضات الودية، وفق الاتفاقيات الثنائية والتوافق الإقليمي المعني. وتؤكد على ضرورة احترام الحق الذي تتمتع به الدول ذات السيادة والدول الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في اختيار سبل تسوية النزاعات بإرادتها المستقلة ."

ولهذا كانت تصريحات المتحدث باسم الخارجية المصرية شديدة الوضوح في التأكيد على ارتباط المصالح المصرية بالاستقرار في منطقة بحر الصين، عندما أكد أن "أي توتر في منطقة بحر الصين الجنوبي أو الشرقي يقلقنا لأنه من المصلحة المصرية الخالصة والمصلحة الدولية أيضا، أن تستمر حركة الملاحة فيه بحرية وبدون أية معوقات، وأن تتم حرية التجارة بشكل طبيعي وسلس.... نحن دائما نطالب بالحوار وانتهاج الطرق السياسية والسلمية لتسوية أية خلافات، ويوجد بالفعل اتفاقيات إقليمية قائمة، ويوجد حوار بين الدول في هذه المنطقة، كما يوجد اتفاقيات دولية، دول منطقة بحر الصين الجنوبي أطرافا فيها."

ومن ثم يكتسب الموقف المصري السابق من مسألة النزاع في بحر الصين الجنوبي أهميته في ضوء عاملين: الأول: أنه يدشن بجانب مواقف مصرية أخرى لرؤية مصرية محددة من القضايا الإقليمية الآسيوية، خاصة القضايا شديدة الأهمية بالنسبة للقوى الآسيوية، والتي لا تخلو من أهمية أيضا بالنسبة للمصالح المصرية، العامل الثاني: أن هذا الموقف يشير إلى فهم واضح لأسباب تدهور البيئة الأمنية في بحر الصين الجنوبي على خلفية هذا النزاع، إذ أن أحد أهم تلك الأسباب هو محاولات تدويله، خاصة بدءاً من سنة ٢٠١٠. ومن ثم، فإن أحد المداخل المهمة لتخفيف حدة النزاع تتمثل في الإبقاء عليه في إطاره الثنائي أو الإقليمي، وهو ما يشير إليه الموقف المصري بشكل واضح.

ثانيا: مقومات التوجه شرقا

لا تعد مصر استثناء من ضرورة تطوير سياسة للتوجه شرقا، والواقع أن مصر تمتلك عدداً من المقومات المهمة التي تؤهلها لتطوير هذه السياسة نشير فيما يلي إلى أهمها.

١. الموقع الجغرافي. ولا يقتصر التواصل الجغرافي المصري مع آسيا على إقليم سيناء، لكن ذلك يشمل أيضا التواصل المائي بالقارة عبر البحر الأحمر وقناة السويس، اللذان يصلا مصر بالمسطحات والممرات البحرية الآسيوية المهمة .

٢. الرصيد المصري التاريخي المهم لدى القوى الآسيوية، خاصة الدور الذي لعبته مصر في دعم حركات التحرر الوطني لعدد من دول جنوب وجنوب شرقي آسيا، وهو الدعم الذي طور اتجاهات وإدراكات إيجابية لازالت قائمة لدى دول وشعوب آسيا حتى الآن رغم مرور عقود عدة (الهند، وإندونيسيا، وسنغافورة كنماذج مهمة) .

٣. قائمة الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية المهمة لمصر مع القوى الآسيوية، بالإضافة إلى عدد من الأُطر الثنائية، المهمة تشمل مجالس رجال الأعمال، وجمعيات الصداقة الثنائية، واللجان المشتركة للتشاور السياسي ...إلخ .

٤. التحاق مصر بعدد من التجمعات الآسيوية الجديدة (عضوية مصر كمراقب في كل من منتدى الآبك ورابطة الآسيان، والبنك الآسيوي للتنمية، والبنك الآسيوي لتنمية البنية الأساسية، فضلا عن وجود اتجاه داعم لضم مصر إلى مجموعة العشرين ذات الثقل الآسيوي)، ولهذا تأتي أهمية التوجه المصري للالتحاق بهذه التجمعات الآسيوية، أنها تجعل مصر جزءا من شبكة الترتيبات الإقليمية وعبر الإقليمية لإدارة جزء مهم من حركة التفاعلات الدولية على المستوى الاقتصادي والتجارة الدولية، فضلا عما يوفره هذا الالتحاق من أساس لمتابعة مصر لما يمكن وصفة بتحولات البنية التحتية للنظام العالمي، إذ لا يمكن فهم التحول الجاري في هيكل النظام العالمي بدون فهم الدور الذي باتت تلعبه هذه الترتيبات وما يجري بداخلها، وما تعكسه مع إعادة توزيع القدرات الدولية لصالح القوى الآسيوية، وهكذا فإن السعي المصري الحثيث للالتحاق بهذه المجموعات الآسيوية يجعل مصر جزءا من مسرح التحولات العالمية الراهنة في هيكل وبنية النظام العالمي، أضف إلى ذلك ما تمثله تلك السياسة من تعويض للتراجع الشديد في دور حركة الانحياز التي تأسست في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي والتي مثلت أحد أهم الأطر التي أديرت من خلالها علاقات مصر مع دول آسيا الرئيسية خلال تلك المرحلة خاصة الهند، وقد ظلت الحركة إطارا مناسبا لتلك العلاقات بالنظر إلى هيمنة قضايا التحرر الوطني والاستقلال، ثم قضية العلاقة مع النظام الدولي وهيمنة توجه "عدم الانحياز" على سياسات كتلة مهمة داخل دول العالم الثالث. لكن مع تحول النظام العالمي من القطبية الثنائية إلى القطب الواحد عقب انهيار الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، حيث فقدت الحركة أهميتها وبوصلتها السياسية، رغم محاولات إعادة تعريفها .

٥. الرابط الديني الذي يربط مصر بعدد من دول وشعوب المنطقة، ليس فقط إندونيسا وماليزيا كدول تقدم نفسها باعتبارها دولاً إسلامية في المنطقة، ولكن يوجد

مجموعات ضخمة من الأقليات المسلمة في مختلف الأقاليم الآسيوية، ومن المفارقات الديموغرافية المهمة هنا أنه رغم كون المنطقة العربية والشرق الأوسط هما مركز ثقل العالم الإسلامي، وارتباط الإسلام في الإدراك الغربي والعالمي بالشرق الأوسط بشكل عام، والعالم العربي بشكل خاص، إلا أن الثقل الديموغرافي يظل في آسيا بأقاليمها المختلفة، إذ يشكل مسلمو الشرق الأوسط وشمال أفريقيا معا أقل من ثلث مسلمي العالم، بينما يعيش حوالي الثلثين في آسيا بأقاليمها المختلفة، وفي آسيا توجد أكبر دولة مسلمة في العالم هي إندونيسيا، وفي آسيا أيضا توجد أكبر أقلية مسلمة في العالم (الأقلية المسلمة في دولة الهند) .

وتوفر هذه الحقيقة الديموغرافية مقوماً مهماً لسياسة التوجه شرقا، ليس فقط بالنظر إلى موقع مصر في العالم الإسلامي، ولكن بالنظر إلى ما تمتلكه من أوراق أخرى مهمة في هذا الإطار، أولها: مؤسسة الأزهر الشريف، التي تمثل المدرسة الإسلامية الوسطية الأبرز في العالم الإسلامي، والمكانة المهمة التي تتمتع بها بين الدول والأقليات المسلمة في آسيا والتي تمثل الوجهة الأولى للطلاب المسلمين في هذه الدول والساعين لتلقي العلوم الشرعية، وحيث تزداد أهمية الأزهر في هذا المجال على خلفية تلقي عدد من قيادات الإسلام السياسي في هذه الدول تعليمها الجامعي في مؤسسات دينية أخرى في العالم العربي والشرق الأوسط، الأمر الذي يعظم مكانة الأزهر لدى الحكومات والمجتمعات الآسيوية كوجهة لتوسيع نطاق الفكر الوسطي، ثانيها: ما تمتلكه مصر من تجربة مهمة في محاربة الإرهاب والتطرف الديني، وهي خبرة مهمة تحتاج إليها الكثير من الدول الآسيوية- الإسلامية وغير الإسلامية- بالنظر إلى ما تواجهه بعض هذه الدول من خطر ظهور تنظيمات متشددة، خاصة دول جنوب شرقي آسيا بالإضافة إلى الصين .

ولاشك أن الرابط الديني – وما يتضمنه من أوراق مهمة يمكن توظيفها في هذا المجال- يمثل مقوماً مهماً لبناء سياسة مصرية للتوجه شرقاً، لكن يجدر الإشارة هنا إلى أنه يجب استخدام هذه الورقة بحذر، فمن ناحية، فإن القوى الآسيوية الأكبر (الصين، والهند، واليابان)، هي قوى غير إسلامية، ومن ناحية أخرى، فإن دول المنطقة لديها حساسية شديدة فيما يتعلق بمسألة التدخل في الشئون الداخلية، الأمر

الذي يستوجب وضع ضوابط شديدة فيما يتعلق بالعلاقة مع الأقليات المسلمة، سواء من خلال الأزهر أو فيما يتعلق بتطوير مواقف سياسية محددة إزاء بعض الممارسات التي تتعرض لها الأقليات المسلمة من وقت لآخر في بعض الدول، ويعني ذلك أن أي سياسية مصرية أو مواقف مصرية تستند إلى الدين يجب أن تمر من خلال الحكومات الرسمية وفي إطار تنسيق كامل معها .

٦. التوافق السياسي المصري مع مواقف القوى الآسيوية الصاعدة، وعلى رأسها الصين، فيما يتعلق بأهمية الحفاظ على المبادئ التقليدية الأساسية التي قام عليها النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، وعلى رأسها المفهوم التقليدي للسيادة، ورفض الأسس والأشكال الحديثة التي طورتها الولايات المتحدة والدول الغربية للتدخل العسكري فى الشئون الداخلية للدول الأخرى، سواء لدوافع إنسانية أو بهدف نشر الديمقراطية. وتأخذ الصين مدى أبعد في هذا المجال، إذ ترى أن الانتهاكات الداخلية لحقوق الإنسان، لا تؤسس لحق المجتمع الدولي لانتهاك السيادة أو التدخل في الشئون الداخلية. وينطبق التكييف ذاته على فكرة الدفاع عن النفس، فبينما باتت الولايات المتحدة تتبنى مفهوما موسعا لـــ "المصلحة الوطنية"، أدى بدوره إلى توسيع مفهوم حق الدفاع عن النفس، لازالت الصين تؤكد على ضرورة تضييق الحق في استخدام القوة المسلحة على حالات انتهاك السيادة أو وجود اعتداء مباشر ومحدد على أراضي الدولة، وهو ما يعني رفض الصين فكرة استخدام القوة خارج الحدود الإقليمية للدولة. أكثر من ذلك فقد سعت الصين منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي إلى إدخال بعض التعديلات على مفهوم السيادة بمعناه التقليدي الوارد في ميثاق الأمم المتحدة؛ فبدلا من مفهوم "عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى"non-interference in other's internal affairs" "، روجت الصين لمفهوم "عدم التدخل المتبادل في الشئون الداخلية "non- interference in each other's internal affairs"، وذلك بهدف التأكيد على انسحاب مبدأ عدم التدخل على العلاقات الثنائية بين الدول، وليس فقط تدخل الأمم المتحدة في الشئون الداخلية للدول الأعضاء على نحو ما يشير إليه نص المادة ٢ فقرة (٧) من ميثاق الأمم المتحدة .

ومن ثم تأتي أهمية الحفاظ على مبدأ السيادة بهذا المعنى التقليدي وعدم التدخل في الشئون الداخلية أنه يوفر أساسا لتضييق حرية حركة القوى المهيمنة- سياسياً وعسكرياً- على النظام الدولي الراهن، وتحديداً الولايات المتحدة والناتو. كما يوفر، من ناحية ثانية، أساسا لرفض محاولات القوى الغربية التوظيف الداخلي للفاعلين المحليين لخدمة المصالح الغربية وإعاقة المشروعات الوطنية للتحول وعمليات الصعود الجارية في العديد من الدول النامية، ومنها الصين ومصر .

ويرتبط بهذه المسألة أيضا "النظرية الصينية" في الانفتاح السياسي والاقتصادي، التي قامت على الإصلاح التدريجي الممنهج، مع أولوية الانفتاح الاقتصادي على نظيره السياسي، وهي النظرية التي تطورت على خلفية خبرة انهيار الاتحاد السوفيتي الناتجة عن تجربة الإصلاح بالصدمة. وانطلاقا من هذه النظرية يمكن تفسير السياسة الصينية إزاء خبرة الثورات العربية بشكل عام، والثورة السورية بشكل خاص. فقد قام الموقف الصيني على أن سقوط الأسد سيقود إلى حرب أهلية، وربما تقسيم سوريا، كما سيقود إلى انتشار الإسلاميين الجهاديين، وهو ما يفسر أيضا التمسك الصيني برفض أي مشروع قرار داخل المجلس الأمن يسمح باستخدام القوة المسلحة ضد النظام السوري، وهو موقف لا يقوم على رفض حق الشعب السوري في الحرية والانفتاح بقدر ما يقوم على قناعة صينية بأهمية الحفاظ على الدولة السورية، وأنه عندما تتعارض تداعيات التوسع في الحريات السياسية مع بقاء الدولة تكون الأولوية للحفاظ على الدولة .

وهكذا، فإن هذا الموقف الصيني، سواء فيما يتعلق بأهمية الحفاظ على المبادى والمفاهيم التقليدية التي قام عليها النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، أو فيما يتعلق بأولويات التحول السياسي والاقتصادي، أو أولوية الحافظ على الدولة، يمكن أن تمثل أساسا مهما لتفاهم مصرى / صيني حول النظام العالمي وقضايا الشرق الأوسط. أضف إلى ذلك الموقف الصيني من قضية الصراع العربي- الإسرائيلي والقضية الفلسطينية. وقد تعمق هذا التوافق بعد ثورة يونيو ٢٠١٣ .

ثالثا: شروط الفعالية

إن توفر المقومات السابقة لبناء سياسة مصرية للتوجه شرقا تعد شروطا مهمة لبناء هذه السياسة لكنها ليست شروطا كافية، الأمر الذي يفتح المجال أمام الشروط اللازمة

لتطوير سياسة فاعلة للتوجه شرقا، أول تلك الشروط بالطبع: يتمثل في الاستمرار في الالتحاق المصري بالفعاليات الآسيوية، خاصة الأطر الإقليمية وعبر الإقليمية، وفقا للصيغ التي تتيحها هذه الأطر، فكما سبق القول، تمثل الأطر الآسيوية أطرا مهمة لإدارة عملية التحول الجارية في هيكل النظام العالمي والنظام الاقتصادي، الشرط الثاني المهم: يتعلق بضرورة تطوير خطاب مصري تجاه القضايا والتفاعلات والتوازنات الدولية الجديدة، والتي أضحت القوى الآسيوية أطرافا وفاعلين رئيسيين فيها: لقد ساد اعتقاد خلال العقد الأخير بغلبة الاقتصاد والتجارة على التفاعلات الإقليمية البينية، والخارجية، للدول الآسيوية، وهو اعتقاد كان صحيحا استنادا إلى طبيعة التجارب التنموية لاقتصادات هذه الدول، مما خلق فرصا لتفاعل دول العالم الخارجي (بما في ذلك مصر) مع الدول الآسيوية في مجالات التجارة والاستثمار ومحاولة الاستفادة من إمكاناتها الاقتصادية دون أن يفرض ذلك الحاجة إلى تطوير خطاب محدد إزاء القضايا السياسية والأمنية الآسيوية.

لكن هذا التوجه قد يصعب استمراره مستقبلا في ضوء تغير نمط العلاقة بين القوى الآسيوية الصاعدة والنظام الدولي، واتجاه الولايات المتحدة إلى تكثيف حضورها السياسي والأمني في آسيا- المحيط الهادئ، وتطوير خطاب أمريكي جديد بشأن الصراعات القائمة في المنطقة، ودخولها في حالة قريبة من سباق التسلح. أضف إلى ذلك انتقال حالة الاستقطاب الأمريكي- الصيني/ الروسي إلى منطقة الشرق الأوسط، وبشأن قضايا عربية (سوريا). ومن ثم، قد يصبح على باقي دول العالم خارج المحيط الآسيوي ضرورة حسم خياراتها قريبا من الصراعات الآسيوية- الآسيوية، أو الصراعات الآسيوية- العالمية، وما لم يتم تطوير خطاب مصري- عربي محدد ومتسق إزاء القضايا والصراعات الأمنية في آسيا سيكون من الصعب تطور سياسة حقيقية للتوجه شرقا. فضلا عن ذلك، فإن الحديث عن شراكة/ شراكات حقيقية بالمعنى الإستراتيجي لمصر مع القوى الآسيوية لا يمكن أن تستند إلى المكون الاقتصادي والتجاري فقط وإغفال المكونات والأسس الأخر لاسيما المكونات الثقافية والإعلامية والفنية والتعليمية والأكاديمية، ويمكن أن تمثل التصريحات المصرية المهمة بشأن النزاع في بحر الصين الجنوبي، والموقف في شبه الجزيرة الكورية، على نحو ما سبق الإشارة إليه، مقدمة مهمة لتطوير هذا الخطاب المصري المطلوب.